بيان براغ خطوة متقدمة على طريق استعادة الوحدة

صدر في الاسبوع الماضي بيان سياسي عن يونة تنظيمات فلسطينية هي فتح والديموقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني . واهمية هذا البيان تنبع من كونه اول بيان يصدر عن هذه التنظيمات مجتمعة منذ عقد مجلس عمان واحتدام الخلافات في الساحة الفلسطينية . ومن واقع احتوائه على اتفاق حول عدد من الاسس والمبادئ التي كانت موضع خلاف في السنوات الاخيرة .

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة بصورة خاصة الى اعلان حركة فتح في البيان "ان اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط ١٩٨٥ لم يعد العمل به قائما وان هذا الاتفاق لم يعد يشكل اساسا لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية ولتحركها وممارستها على مختلف الاصعدة الفلسطينية والعربية والدولية ."

ان هذا الاعلان وان كان ليس تماما في مستوى الالغاء الصريح للاتفاق وللنهج القائم عليه ، الا انه من الناحيةالواقعية اذا ما جرى الالتزام به في الممارسة والتحرك يصل الى مرتبة الالغاء .

ومن جهة اخرى فان تاكيد البيان على "الالتزام بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير وبقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية التي كانت محصلة اجماع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية ورفضه اي خروج عنها " يعني التخلي عن قرارات ونتائج دورة مجلس عمان السياسية واخراجها من دائرة الالتزام الوطني الفلسطيني . والامر كذلك بالنسبة لقرارات القمم العربية التي لم يتوفر لها الاجماع مثل قمة الدار البيضاء الاخيرة .

وبالمثل حدد البيان الخطوط العامة لسياسة منظمة التحرير على قاعدة معادية للامبريالية وقائمة على وحدة جميع القوى الوطنية ، وعلى "الحرص على العلاقة الاخوية مع سوريا" وعلى توطيد "علاقات التحالف مع قوى التحرر والتقدم العالمية، وخاصة الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية ."

ان هذا البيان في مضمونه العام وفي تاكيداته على التمسك بالدولة الفلسطينية المستقلة ، وتخليه عن الكونفيدرالية ، وبالمؤتمر الدولي ذي الصلاحيات، وبمشاركة مستقلة ومتكافئة لمنظمة التحرير فيه يمثل خطوة هامة متقدمةعلى طريق استعادة الوحدة الوطنية داخل منظمة التحرير ، ويستجيب ، بصورة او باخرى ، للمطالب الاساسية التي تطرحها ، بحق، كشرط لبدء الحوار الشامل عدة تنظيمات فلسطينية وفي مقدمتها التحالف الديموقراطي بعضويته الاساسية، وشخصيات وطنية اخرى واعضاء عديدين في المجلس الوطني الفلسطيني .

ومع ذلك فان من غير الواقعي الافتراض بان الطريق بات ممهدا لاستعادة الوحدة . ففي الماضي ، ايضا، صدرت اتفاقات وبيانات سرعان ما كانت تنقض من قبل القيادة الرسمية للمنظمة . وحتى هذا الوقت لم يصدر اي تاييد رسمي من حركة فتح وخاصة من رئيسها ياسر عرفات لهذا البيان . كما استقبلته الصحف التي كانت تؤيد اتفاق عمان في الضفة الغربية بفتور ونشرته مجزوءا، واحداها شطبت من المجزوء ، ايضا، واكتفت بعبارة "قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية" وتجاهلت تحديد هذه المجالس الواردة في البيان ، وهي ، كما في البيان، "التي كانت محصلة اجماع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية" .

ان هذا الموقف يغذي الشكوك القائمة، ويضعف امكانية اقناع فصائل اخرى بالانضمام للحوار. ولهذا كلما انعكست نصوص وروح هذا البيان في الممارسة السياسية لاقطاب القيادة الرسمية ووسائل الاعلام المؤيدة لها، كلما زاد توفر الامكانية لبناء جسور الثقة، والفرص لمشاركة اخرين في الحوار، بل ولاستمرار المشاركين حاليا في عملية الحوار .

غير انه من غير الواقعي ، بالمقابل ، تجاهل العوامل والاسباب الموضوعية والذاتية التي ادت الى صدور بيان براغ، والتي ترجح فرص الالتزام به .

ان المقارنة مع امثلة سابقة ليست صحيحة . لان الظروف التي صدر فيها هذا البيان تختلف عن الظروف السابقة التي صدرت فيها بيانات ووقعت اثناءها اتفاقيات .

فالظروف الحالية تلصق، بصورة حادة، مساحة الاختيار والبدائل امام القيادة الرسمية للمنظمة ، وبات الخيار امامها اما العودة الى نهج الاجماع الوطني او السير في نهج اتفاق عمان حتى نهايته الاستسلامية الكاملة ، اي حتى الانتحار . واكثر من ذلك فقد حملت الشهور الاخيرة منذ "وقف التنسيق" على اساس اتفاق عمان مظاهر وممارسات من جانب السلطات الاردنية بتاييد مصري اسرائيلي اميركي لاقامة قيادة بديلة ، والتحرك لتطبيق مشروع الادارة الذاتية المنصوص عليه في اتفاقات كامب ديفيد .

وبرز ، بوضوح، ان اصحاب هذا التحرك يستغلون الخلافات القائمة في صفوف منظمة التحرير، والقطيعة القائمة بين سوريا وقيادة منظمة التحرير ، وغياب وحدة الموقف والممارسة على الصعيد الشعبي الفلسطيني .

ان كل هذه المخاطر لا بد ان تكون في مركز اعتبار كافة القوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية ، مثلما كانت ولا تزال موضع اهتمام القوى الدولية المناصرة لحق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حليفه الكبير ـ الاتحاد السوفييتي .

ومن هذا الادراك للمخاطر ولحقيقة ان المدخل الوحيد لمواجهتها وصدها هو استعادة وحدة منظمة التحرير ،واعادة تضامنها الكفاحي مع سوريا والحركة الوطنية اللبنانية وكافة القوى الثورية العربية والعالمية ، كانت المساعي الاخيرة في موسكو وبراغ، وكان الدعم السوفييتي لهذه المساعي .

ان من الصحيح القول بان هذه المساعي لم تحل كافة الاشكالات والقضايا المعلقة . ولكن من الصحيح القول ايضا انه اذا كانت هذه المساعي على قلة عدد المشاركين فيها قد حققت اتفاقا على الخطوط السياسية الرئيسية لمنظمة التحرير على اساس القرارات الفلسطينية الاجماعية قبل دورة عمان، فان المشاركة الاوسع في هذه المساعي يمكن ان تؤدي الى فض باقي الاشكالات ، والى التوصل الى اتفاق وطني شامل .

وفي هذا الاطار ، لا ينبغي نسيان ان بيان براغ هو محصلة صراع سياسي في الساحة الفلسطينية وخارجها ، وان هناك قوى فلسطينية، من منطلقات طبقية ، وارتباطات رجعية عربية ودولية تتمسك بانيابها بنهج اتفاق عمان، وتعمل ما في وسعها لاحباط مساعي الوحدة على اساس الخطوط العامة التي حددها بيان براغ . ولهذا يجب النظر الى هذا البيان على انه خطوة متقدمة في الصراع السياسي مع هذه القوى، وانه، تبعا لذلك، يصبح بالامكان تعزيز هذه الخطوة وتطويرها باسهام قوى اخرى معادية لنهج اتفاق عمان في العملية الجارية .

ان تاكيد بيان براغ على تطبيق الجانب التنظيمي من اتفاق عدن ـ الجزائر يوفر ضمانة

■■ بشير البرغوثي ■■

هامة لاقامة قيادة جماعية لمنظمة التحرير ، ولاشاعة الديموقراطية في اجهزتها ومؤسساتها، ويهيئ الضوابط للالتزام بخطها السياسي المتفق عليه.

وعلى اساس ذلك، ووفق التعريف الوارد في البيان لمنظمة التحرير بانها جبهة وطنية عريضة، يصبح من غير الجائز ان تقوم قيادة منظمة التحرير باي نشاط او ممارسة رئيسية سواء في علاقاتها المحلية او العربية او الدولية على غير قاعدة الاجماع . وهذا يشمل العلاقات مع نظام مبارك على سبيل المثال لا الحصر.

ومن هنا يجب التاكيد سلفا على التناقض بين "الاحتفاظ بالعلاقات الحالية مع هذا النظام، والموافقة ، في نفس الوقت، على بيان براغ الذي ينص على "الالتزام بالبرنامج السياسي وبقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية التي كانت محصلة اجماع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية ورفض اي خروج عنها ."

ان البرنامج السياسي وقرارات المجالس الوطنية المحددة في بيان براغ واضحة في رفضها للتعامل مع النظام المصري الحالي . ولهذا فان الاحتفاظ بالعلاقات القائمة مع هذا النظام يشكل خروجا عن تلك القرارات ومخالفة صريحة لنص بيان براغ !

ومع ذلك فان معالجة مسالة كهذه، وهناك مسائل خلافية اخرى، لا تتم الا بالاسهام المباشر في الحوار، واستقصاء كل امكانية للتغلب على الخلافات القائمة خصوصا في ظرف تتقدم فيه عوامل الوحدة على عوامل الانقسام، ويستدعي مواجهة مشتركة من قبل جميع الاطراف للمخاطر الماثلة .

مستوطنتان جديدتان

ذكرت صحيفة "يديعوت احرونوت" الاسرائيلية انه سيعلن عن اقامة مستوطنتين اسرائيليتين جديدتين في قطاع غزة هما (بدولة) و(بني عشمون) في غوش قطيف . وبهذا يصبح عدد المستوطنات في القطاع ١٥ مستوطنة تمتد من (ايلي سيناي) في الشمال وحتى (رفح يم) في الجنوب ويستوطن فيها الفا شخص.

اقتلاع ٤٥ شجرة زيتون

قام عدد من المستوطنين الاسرائيليين، في الاسبوع الماضي، باقتلاع نحو ٤٥ شجرة زيتون، في قرية واد قوكين / قضاء بيت لحم، كان صاحبها المواطن احمد جمعة عساف، قد زرعها بارضه الكائنة في موقع خربة الخمسة .

وقال المواطن (عساف) وهو رجل ضرير ان المستوطنين يحاولون ضم ارضه البالغة مساحتها نحو خمسة عشر دونما، والمعمورة باشجار الزيتون الى المستوطنة الجديدة التي اجريت الحفريات التمهيدية لاقامتها على اراضي القرية .

«ضريبة الاحتلال» في قطاع غزة بالأرقام

فند الباحث الاسرائيلي "ميرون بنفنستي" ، في مقالة له نشرت في صحيفة "جيروزلم بوست" الاسرائيلية، امس الاربعاء ، الادعاءات التي حاولت من خلالها مصادر الادارة الاسرائيلية المدنية في قطاع غزة ،الرد على المعلومات التي اوردها في بحثه عن قطاع غزة ، حول النهب الاسرائيلي المنظم لموارد القطاع .

ومن المعلومات التي اوردها :

اشار بنفنستي الى "ضريبة الاحتلال" وقال :

ـ "ان ميزانية الحكم العسكري هي "نظام مغلق" ، حيث ان جميع الدخل يغطى من الضرائب والرسوم التي يتم جمعها من المنطقة ، تستخدم في تمويل نشاطات الحكم العسكري ، وتتم تغطية العجز (اي حوالي، ثلث الميزانية العادية وميزانية التطوير للعام ٨٦ ـ ٨٧ ، وتقدر بـ ١٧٫٥ مليون دولار) من ميزانية الحكومة الاسرائيلية الواردة من "كيرن هيسود" (صندوق المقتطعات) ، والذي يمول من المقتطعات المحسومة من اجور عمال قطاع غزة العاملين في الورش الاسرائيلية .

ـ "حسب اعتراف السلطات فان سكان قطاع غزة البالغ عددهم ٥٢٠ الف نسمة ، لا يكلفون الخزينة الاسرائيلية اغورة واحدة .

ـ "في عام ١٩٨٢ ، بلغت قيمة التحويلات من غزة الى اسرائيل (بالشيكل القديم) ١ ٩٧ مليون شيكل، وفي عام ١٩٨٣، ٧٤٧ مليونا، وفي عام ١٩٨٤، ٧٦٢ مليونا (اعتمادا على تقارير بنك اسرائيل حول المناطق المحتلة) "

"وحسب تقديراتنا، فان صافي التحويلات المباشرة من قطاع غزة الى اسرائيل سوف تعادل ٧٫٥ مليون دولار في السنة المالية ٨٦/٨٧".

ـ "في عام ١٩٨٤ دفع اهالي غزة، لقاء منتجات صناعية اسرائيلية ٢٢١٫٣ مليون دولار (لا تشمل المنتجات الزراعية المدعومة . والتي تعادل ٢٥٫٥ مليون دولار) ، وقد دفع اهالي غزة على هذه المبالغ، ضريبة قيمة اضافية لوحدها تساوي ٢٣ مليون دولار .

فاذا خصمنا قيمة الدعم الاسرائيلي على المواد التي يستهلكها الغزيون (خبز ، حليب ..الخ) والتي تعادل قيمتها ٣١ مليون دولار ، عندها فان صافي التحويلات غير المباشرة يقارب الـ عشرين مليون دولار ".

ـ "اذا فقدت الخزينة الاسرائيلية سوق غزة، وقوة العمل الغزية، فانها ستفقد ربحا غير مباشر تتراوح قيمته بين ٢٥ و ٢٧ مليون دولار سنويا . واذا ضربنا هذا المبلغ بعدد سنوات الاحتلال، وبحجم "ضريبة الاحتلال" فان المبلغ الناتج سيكون ٣٠٠ مليون دولار على الاقل " .

ويتساءل "بنفنستي" ، في نهاية مقالته : اذا كانت جميع هذه الحسابات خاطئة، فلماذا ترفض الحكومة الاسرائيلية، رغم الطلبات المتكررة ، اعلان الارقام حول المبالغ المقتطعة المتراكمة في "صندوق المقتطعات" على امتداد عقدين من الاحتلال ؟

ويستنتج "بنفنستي" انه "ليس هناك ما هو مشرق في قطاع غزة، ان الوضع اكثر من مخجل" !

«تسهيلاً على المواطنين» : انجاز المعاملات في الاردن يحتاج شهرين !

افاد مراجعون ، لدى غرفة تجارة القدس ، بشأن معاملات جوازات السفر ، ودفاتر العائلة ، ان المسؤولين ، اخبروهم ، بانه يتعين عليهم تقديم النموذج الخاص ، بعد انجاز المعاملات الرسمية المطلوبة ، والانتظار مدة شهرين ، حتى يتلقوا ردا عليها .

وردا على سؤال ، عن سبب العرقلة هذه ، اجاب مسؤول : "..انه اجراء جديد اقرته الحكومة الاردنية، يتوجب علينا بموجبه ، ارسال جميع معاملات المواطنين في الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، ليتم التحقق من اصحابها ، من قبل اجهزة المخابرات الاردنية".

وجوابا على سؤال .. عما اذا كان بالامكان انجاز هذه المعاملات بالتوجه الشخصي الى دائرة الجوازات في عمان ؟ قال :" ان الدائرة لا تقبل حاليا اية معاملة مقدمة شخصيا، وانما تتلقى اوامر انجازها من الجهات المعنية في المخابرات ، بعد تحويلها من الغرفة التجارية بالقدس ، اضافة الى ان الاخيرة، غير مخولة بالتصديق على المعاملات ، الا بعد اتخاذ سلسلة من الاجراءات القانونية المطلوبة" ! ولم يكشف المسؤول عن ماهية هذه الاجراءات !